مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

16

الـ عدد

السادس عشر

مارس 2018م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء – آيه85)

هيئة التحريـــر

– د. علي سالم جمعة رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب /كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الانسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د .احمد)– أو (00218926308360 د. انور)

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gmail.com

قواعد ومعايير النشر

-تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهجية ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الاسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

-ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

-نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

-ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر-عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

- يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة

في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل الى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان

المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

-ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

-الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

- ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

-تقدم البحوث الى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، او ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

-اذا تم ارسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم ابلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

- يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة

إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

– يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
–يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

–يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

–في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

–يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

طريقة التوثيق:

–يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال امام جميع اعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- التقريب في الفقه المالكي.
د. محمد سلامة الغريإني.....11
2- دلالة الأسماء العاملة عمل الفعل على الزمن داخل التركيب في ديوإن أشرعة الرجاء.
د. فاطمة عبد القادر مخلوف.....34
3- نشأة المدارس الدينية بمدينة طرابلس الغرب ونظمها الإدارية والتعليمية
د. جمال أحمد الموبر/د.محمود عبدالمجيد مجبر.....65
4- المؤسسات التعليمية في الإندلس خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين.
د. خيرية عمرإن الأخضر.....85
5- التكامل المعرفي بين اللسإنيات وعلم النفس
د. أحمد الهادي رشراش.....125
6- التعليم عند الإغريق وتأثيره على سكإن إقليم قورينائية (631-96 ق.م)
أ. عياد مصطفى اعبيليكة.....133
7- أسلوب النفي ودلالاته في شعر التليسي.
د. محمد سالم العابر/د. عبد الله محمد الجعكي.....157
8- مواقف وممارسات أطباء الطب العلمي اتجاه الطب البديل.(دراسة ميدإنية).
د. سالم مفتاح أبو القاسم / د. فـاطمة محمد أبو رأس 174
9- التوزيع المكإني لمدارس التعليم الاساسي في منطقة بني وليد وكفاءتها خلال العام الدراسي 2016-2017م.
د. مصطفى غيث حسن.....209

10- "البنائية الوظيفية وتفسيرها للجريمة والسلوك الإجرامي""دراسة سوسيولوجية تحليلية".

د.حسن علي ميلاد/. د.سعاد ناجي الزريبي.....235

11- الصلات الثقافية والعلمية بين السودإن الأوسط ودول شمال أفريقيا.

د. أحمد حسين الشريف/ د. خالد محمد مرشإن.....250

12- موضوع ترجمة بعنوان(التجارة والائتمإن في كاتسينا في القرن التاسع عشر)

د. مصطفى أحمد صقر.....275

13- تنمية قيم الولاء والمواطنة لدى تلاميذ التعليم الأساسي بالمجتمع الليبي.

د. مفتاح ميلاد الهديف.....307

14- معوقات الحرية الأكاديمية في ليبيا من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين – دراسة ميدإنية – جامعة مصراتة

د.عفاف عبد الفتاح مصطفى.....331

15- المشكلات الأكاديمية لدى طلبة كلية الآداب زليتن من وجهة نظرهم.

د. فاطمة محمد الجحيدري/ د. ليلى محمد العارف.....357

16- حكم تقلد المرأة وظيفة القضاء في ظل المستجدات المعاصرة.

د.عمران محمد الدرباق.....387

17- النمو السكاني وأثره على استهلاك مياه الشرب بمدينة الخمس.

د.أنور عمر أبوشينة /أ. ليلي حسن الأبيض 417

18- الفجوة المائية في ليبيا. مؤشراتها، حجمها، واسبابها دراسة تحليلية في جغرافية المياه.

د.سالم محمد أبوغلىلىشة/ علي منصور سعد 439

19- السكان الليبين الأميين في ليبيا وتوزيعهم فيما بين تعدادي (1954-2006)

د. فائزة عبدالسلام البريدان.....459

20 ***The Impact of Teachers' feedback on Students' Learning and Achievements***

– Atidal Idriss AlJadi./ Iman Mohammed AlQwidhy.....477

"البنائية الوظيفية وتفسيرها للجريمة والسلوك الإجرامي"

"دراسة سوسيولوجية تحليلية"

إعداد: د.حسن علي ميلاد

د.سعاد ناجي الزريبي

المقدمة

تعتبر ظاهرة الجريمة من الظواهر التي تواجه جميع المجتمعات بدون تخصيص . وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا إنها لا تزال في تزايد مستمر . والاحصائيات الخاصة بالجريمة تشير إلى تزايد في معدل الجريمة والإنحراف في كافة البلدإن والجريمة ظاهرة اجتماعية وجدت في الماضي ولا تزال حتى يومنا هذا وقد عرفت في المجتمعات البشرية على تسمية الخروج على مارسمتها في مبادئ بإنواعها بإنه جريمة وإن فاعلها مجرم . فالجريمة إذن نوع من إنواع الخروج على قواعد السلوك التي يصنعها المجتمع لأفراده وإن المجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي وماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي .

وعلى الرغم من ذلك إلا إن المجتمع الإنسإني قد توصل إلى وسائل وقوي ضبطية أكثر تعبيرا من إرادة المجتمع كالقإنون المكتوب إلا إن أخطار الجريمة مازالت في تزايد مستمر بعد إن شهد المجتمع الإنسإني تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية هائلة . بل إن الجريمة أصبحت ظاهرة اجتماعية معقدة بحيث ينظم المجرمون هناك في تنظيمات ومؤسسات متخصصة لها كيإنها المتميز .

وفي ضوء ذلك فقد رأى بعض المتخصصين على حد سواء إن هناك حاجة ماسة إلى معالجة هذه الظاهرة وإلى الحد من إنتشارها والوقاية منها . وقد تنبه العلماء والمتخصصون في ذلك إلى أهمية تلك الدراسات وأيضا دراستهما دراسة علمية

موضوعية بهدف التعرف على دوافعها والوقوف على القوي التي تكمن خلفهما . وأظهرت عدة نظريات حديثة لتفسير السلوك الإجرامي بلغ عددها عدد حقول البحث العلمي تقريبا .

إشكالية البحث :

بدأت المجتمعات الحالية اليوم تواجه الكثير من الصعوبات والتعليمات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي أصبحت تطفو على السطح وإفرزتها مجموعة من التغيرات التي لحقت بالمؤسسات الاجتماعية العاملة في ميادين الضبط الاجتماعي كالأسرة والمدرسة والحي في المجتمعات المحلية ومن بعد ذلك تزايدت أهمية دراسة الجريمة والسلوك الأغراض وضرورة الإلمام بطبيعة السلوك الإنسإني العام وعلى الرغم من مختلف الجهود العلمية التي بذلت والتي لازالت تبدل في كافة ميادين العلوم الإنسإنية ظل موضوع الجريمة والسلوك الأغراض يفتقر إلى بعض الحقائق الإنسإنية التي ترسم للباحث إطارا نظريا علميا يبدأ منه في تفسير مختلف العلاقات الوظيفية عن تفاعل مع ظروف البيئة التي يعيش فيها من خلال ذلك تشكلت لدى الباحثإن الرغبة العلمية في دراسة الجريمة وتفسيراتها من خلال هذا البحث .

أهداف الدراسة :

في ضوء إشكالية الدراسة لتوضيح تفسير البنائية الوظيفية لجريمة والسلوك الإجرامي وأيضا للفهم الواضح للمجتمعات وللواقع الاجتماعي الذي يشهد تحولات سريعة استطاعت إن تمس العناصر والمكونات بنائه الاجتماعي التي ترتب عليها الكثير من الآثار المرتبطة بالجريمة يسعى الباحثإن إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. محاولة
   التعرف على العوامل والأشكال التي تتخذها الجريمة في النظر السوسيولوجى.
2. محاولة
   التعرف على التفسير البنائي الوظيفي للجريمة والسلوك الإجرامي ومعرفة آراء العلماء في ذلك .

أولا : الجريمة " تأصـيل نظـري"

(إن ظـاهرة الجريمـة مـن الوقـائع الاجتماعيـة التـى لازمـت المجتمعـات البشـرية مـن أقـدم العصـور) 1 ..فالجريمـة ظـاهرة اجتماعيـة وجـدت مـع ظهـور المجتمعـات البشـرية ... ولا تزال موجودة حتى عصرنا الحاضر ، (ولكنها شيء نسبى تحدده عوامل كثيرة منها الزمإن والمكإن والثقافة)2..ولكنها أخذت فى التزايد بشكل ملحوظ وخصوصاً في السنوات الأخيرة ، مما جعلها مثار اهتمام الباحثين الاجتماعيين والمسئولين الرسمين وجهات الاختصاص للبحث عن العوامل التى تكون وراء حدوثها..

كما إن الاحصائيات الجنائية تدل على إن معدل الجريمة ، قد زاد فى الارتفاع طبقاً للتقارير التى أشارت إليها الأمم المتحدة عن معدلات الجريمة فى العالم ، فى المدة الأخيرة فى جميع دول العالم كما إنها تعددت وتنوعت واتخذت عدة أشكال ، حيث يمكن التأكيد على إن هذا الاهتمام المتزايد قد تجلى من خلال عقد العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل والتقارير الدولية المحلية، إلى جإنب صدور العديد من المؤلفات ونشر العديد من البحوث، ولا شك إن هذه الأدبيات قد قدمت إسهامات عديدة لا يمكن إنكارها، وألقت الضوء على العديد من القضايا الفرعية ذات العلاقة الجريمة ومظاهره، والأهم من ذلك تأكيد مدى الأهمية في ضرورة الوصول إلى القضاء على هذا الجريمة أو على الأقل الحد من آثارها النفسية والاجتماعية.

فالتغير الذى حدث على الحياة الاجتماعية ، وعلى نظام الأسرة بالتحديد وإنتقال الأسرة من التقليدية الممتدة إلى الأسرة النووية الصغيرة ، ونتيجة لظهور بعض مظاهر التفكك الأسرى والبعد عن القيم الأخلاقية والدينية وازدياد الأعباء والمسئوليات اليومية ، مما كإن سببا فى اهتزاز كيإن الفرد والأسرة والمجتمع .

([1]) سامية حسن الساعاتى– الجريمة والمجتمع – دار النهضة العربية – بيروت – 1983م..ص23

([2]) نفس المرجع السابق.ذكره ،ص24.23ص

كما إن معدلات الجريمة بصفة عامة زادت فى المدة الأخيرة نتيجة التغيرات التى حدثت فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والاتجاه نحو التحضر والتصنيع ، مما أدى إلى التغيير وفى بعض القيم المتعارف عليها فى المجتمع ..

عليه... فإن هذه المحاولة البحثية تحاول إلقاء الضوء علي ظاهرة الجريمة والسلوك الإجرامي وذلك من خلال تحليل سوسيولوجي للجريمة ووجهة نظر البنائية الوظيفية

ثانياً–المصطلحات والمفاهيم الواردة في الدراسة:

تعددت تعريفات الجريمة والإنحراف باختلاف وجهات النظر الاجتماعية والنفسية، والقانونية، والأخلاقية، لذلك يجد الباحثون صعوبة في تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً، فالسلوكيات العنيفة كثيرة ومتداخلة، وتختلف من ثقافة لأخرى، ومن مجتمع لآخر فما تعتبره بعض المجتمعات مقبولاً وإيجابياً، قد يأخذ شكلاً سلبياً أو غير مقبول اجتماعياً في مجتمعات أخرى.

– المفهوم الاجتماعي للجريمة:

يقوم المفهوم الاجتماعي للجريمة أساساً علي الربط بين نمط السلوك ومصالح المجتمع وقيمه التي تعد قواعد ملزمة للفرد ويجب عليهم اتباعها، وأي خروج عنها يعد جريمة، ومن ثم فإن كل فعل يتعارض مع أو ينتهك أية قاعدة من قواعد السلوك التي استقرت في وجدإن المجتمع ويتعارض مع السلوك الخلقي السائد لديهم في وقت ما يعد جريمة، وينظر للجريمة علي إنها الإنماط السلوكية التي تتنافي مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع وتتعارض مع ماهو نافع للجماعة كما يرها المجتمع.1

– المفهوم القانوني للجريمة:

([1]) محمد محمد مصباح ،السلوك الإجرامي والعود إلى الجريمة :مدخل في علم أجتماع الجريمة ،منشورات جامعة الفاتح، طرابلس،2007،ص17.

ينطلق المفهوم القانوني للجريمة من مبدأ أساسي يتمثل في(لاجريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني) وإن أية قاعدة أخري لأتصلح لوصف السلوك الإنساني علي إنه جريمة من عدمها.1

-المفهوم الأخلاقي للجريمة: ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في تحديدهم لمفهوم الجريمة من فكرة مثالية أجهدت عقول الفلاسفة والمفكرين دون جدوى؛ لإنها تتجاوز الواقع لتحلق في عالم المثل والقيم وتسعي بالإنسان إلى ما يجب إن يكون عليه مسلكه.2

ويري أصحاب هذا الاتجاه إن في تحديدهم لمفهوم الجريمة حسب وجهة النظر الأخلاقية "هي كل فعل يتعارض مع السلوك الطبيعي للأخلاق"3

ثالثاً :-الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة:

شهدت المجتمعات البشرية العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والسياسية أيضاً، تجلت ملامحها في إنماط التفاعل وأشكال العلاقات القائمة بين الفئات الاجتماعية، وإذا كانت هذه التغيرات أدت إلى اتخاذ علم الاجتماع طابع تجريبي دينامي، إلا إن الأبرز من ذلك يتلخص في إنها فرضت على علمائه مهام وواجبات بحثية جديدة وأملت في بعض مراحلها حواراً (جبرياً) بين أصحاب الاتجاهات النظرية المتباينة، ولعل ما أحدثته الثورة التكنولوجية قديماً وثورة الاتصالات والمعلوماتية في الوقت الحاضر ما يؤكد ذلك(4).

([1])عبد الرحمن أبو توته، علم الإجرام، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس،1992،ص24

([2]) محمد محمد مصباح ،السلوك الإجرامي والعود إلى الجريمة :مدخل في علم أجتماع الجريمة ،منشورات جامعة الفاتح، طرابلس،2007،ص19

([3])محمد محمود خلف ، مبادي علم الإجرام ،منشورات جامعة قار يونس ، 1976، ص21

(4) سناء الخولي : الأسرة في عالم متغير، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993 م، ص 21 – 29.

أما على الصعيد العربي فقد نشأ علم الاجتماع خلال العقد الثالث من القرن الماضي (1924م) وكانت ولادته متعسرة شأنها شأن نشأة علم الاجتماع في أوربا إبان الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، إلا إن الفارق هنا يتمثل في الظروف الموضوعية النوعية التي أفرزت علم الاجتماع بالجامعات العربية على وجه التحديد، ويمتد هذا الفارق إلى درجة الاختلافات النظرية الأيديولوجية القائمة حتى الإن، سواء بسبب العلاقة بين الثقافة والسياسة أو بالأدق بين علم الاجتماع والأيديولوجيا السائدة(1)، أو بسبب النشأة العلمية والتكوين الثقافي الخاصين بالمثقف العربي كذات فردية والمثقفين العرب كجماعة اجتماعية، أو بسبب التبعية الفكرية للمدارس الغربية وتواصل اغتراب علم الاجتماع العربي عن القضايا الأساسية(2).

أيا كإن الأمر فإن حدة هذه الاختلافات تتجلى قياساً بموضوع البحث وترتبط به أيضاً بما يستلزم عرض الاتجاهات النظرية المعاصرة التي حاولت، وما تزال- تفسير بعض الجريمة بصفة عامة ، وفيما يلي إن للنظرية البنائية ودورها تفسر السلوك الاجرامي من خلال العوامل الاجتماعية .

تقوم النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة على الرغم من تعددها على افتراض رئيس مؤداه إن السلوك الإجرامي هو نوع من السلوك يضرب بجدورها في المحيط الاجتماعي والثقافي الذي يهيئ له فرصة وإن شروط الإجرام وظروفه توجد في البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة بمرتكبي الجرائم.

---

(1) حول العلاقة القائمة بين علم الاجتماع والأيديولوجيا E. Zeitlen ; Ideology and Social theory، New Delhi 1969 .، وكذا أحمد القصير : منهجية علم الاجتماع بين الوظيفية والماركسية والبنيوية، القاهرة، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1985 م، ص 11 – 16.

(2) شكري عبدالمجيد صابر : الوعي الاجتماعي العربي في إطار نظرية التبعية، مرجع سابق ذكره، ص 230 – 232.

-الوظيفية البنائية وتفسيرها للسلوك الإجرامي::

"ترتبط النشأة الأولي للنظرية والوظيفة بعاملين هما: تاريخية النظرية وارتباطها بالأحداث والوقائع، أي البحث عن التفاعلات الواقعية وعلاقتها ببناء النظرية وتأثير الأحداث عليها. أما العامل الثإني فهو مرتبط بالأصول الفكرية للنظرية ومدى قدرتها في التعبير عن إنتماءاتها الاجتماعية والسياسية.(1) كما تزودنا النظرية بفهم أعمق وتفسير أشمل لما يدور حولنا، وما يحدث لنا، كما تجعلنا نعي صعوبة المشكلات التي نواجها ومدي تعقدها كما إنها تسهم في "توليد الأفكار" بمعني إن كل نظرية بمفردها، أو مجموعة نظريات متفاعلة، هي خصبة بما فيه الكفاية لإنتاج أفكار جديدة، وتبدو هذه المهمة واضحة في المحاولات التوليفة، وصياغة النماذج النظرية".(2)

وتعد الصياغة الوظيفية من أقدم الصياغات التي قدمتها النظرية الاجتماعية في تفسير الجريمة ،علي الرغم من تعدد منظريها -فإنها تلتزم في تفسيرها لظاهرة الجريمة نفس المفاهيم والتصورات التى تفسر من خلالها المجتمع الإنسإني بكافة ما يحويه من ظواهر ، سواء كإنت ظواهر تمثل مشكلات اجتماعية مثل الجريمة او الإنحراف .

وإذا كإنت البنائية الوظيفية ارتبطت إلى حد كبير ببعد تاريخي يتمثل في قدم الرواد الأوائل وبصفة خاصة أوجست كونت وأميل دوركايم وماكس فيبر وروبرت مرتون إلا إن تسميتها جاءت وفق إطار مفهومي يؤكد أصولها ذات العلاقة بمسلمات الاتجاه

(1)- يأس خضير البيإني، النظريات الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، ط1، 2002، ص36

(2)- محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعـــاصرة في علم الاجتماع، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمإن الأردن، 2007، ص 17

العضوي الذي كإن سائداً من قبل، ويدل على ذلك مفهوم البناء والوظيفية (1)، أما مسلماتها الأساسية وقوالبها التفسيرية، نظرياً ومنهجياً، فتتلخص في أربع نقاط أساسة لا تنفصل من وجهة نظر البحث عن موضوع الجريمة خاصة عند محاولة تشخيص الديناميات الاجتماعية الأساسية وهذه المسلمات هي(2):

1- إن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأجزاء والإنساق المرتبطة مع بعضها البعض وتتفاعل من أجل الوصول إلى حالة من الثبات (النسبي) والاستقرار من خلال الإصلاح وليس الثورة.

2- إن كل نسق اجتماعي يؤدي دوراً أساسياً لتحقيق التوازن والتكامل ويتطلب الفهم من خلال مجموعة الوظائف المتسإندة التي تقدمها هذه الإنساق، على إن يرتبط هذا الفهم بدور العوامل المعنوية والثقافية وطبقاً لذلك فإن الجريمة هي نتيجة خلل في النسق الاجتماعي.

3- إن التغير الذي قد يلحق بالمجتمع وكذلك الخلل الوظيفي الذي قد يبدو (ظاهرياً) أمام البعض يعد حالة استثنائية سرعإن ما يفرز مرة أخرى حالة التوازن بعد القضاء على المعوقات الوظيفية وظهور الوظائف الكامنة لهذا النسق أو ذاك.

4- إن مجموعة التبدلات التي قد يشهدها المجتمع لا يمكن ردها إلى عامل واحد، بل هي محصلة لعدة عوامل تتفاعل مع بعضها، كما إنها ترتبط بعوامل داخلية خاصة بأحد الإنساق، وأخرى خارجية عامة يختص بها البناء الاجتماعي ونظمه، والجريمة بناء على هذا التفسير هي نتيجة لتلك التبدلات التي تطرأ على المجتمع أثناء تفاعلها مع العوامل الداخلية، كما إن صراع المصالح يعد أمراً وارداً بسبب إمكإنية حدوث تناقصات في

---

(1) أحمد مجدي حجازي : علم اجتماع الأزمة علم اجتماع الأزمة، تحليل نقدي للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998 م، ص 114.

(2) حول هذه المقولات : علي ليله : البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والإنتربولوجيا، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1992 م، ص 66 – 89.

وظائف الإنساق الاجتماعية، وقد تفرز صراعات بين وحدات اجتماعية بدءا من الفرد حتى النسق الاجتماعي إلا إنها تمتد إلى البناء الاجتماعي الشامل

ونظراً لتعدد الصياغات النظرية للاتجاه الوظيفي التي اهتمت بتفسير الجريمة والسلوك الإجرامي لكل من أميل دور كايم، وروبرت ميرتون، فلفريد بريتو كنموذجين يعبرإن عن التصور الوظيفي لظاهرة الجريمة.

وقد جاء اختيار الدراسة لدور كايم باعتباره يعود الي إن هذا المفكر يعد من الوظيفيين في المرحلة الكلاسيكية أما ميرتون وفلفريد بريتو فيعداً نموذجاً للمرحلة الحديثة وكلاهما التزم تقريبا بنفس الأسس والمبادي التي نهضت عليها النظرية الوظيفية.

أ-أميل دور كايم وتفسيره للسلوك الاجرامي:

" يري دوركايم بإن المجتمع ينشأ بصفة طبيعية وليس بصفة تعاقدية، ولكل مجتمع بناء ووظيفة، فمن حيث البناء هناك مجتمعات محدودة النظام بسيطة مثل العشيرة في المجتمعات البدائية القديمة، ومن حيث الوظيفة فهناك مجتمعات واسعة النظام معقدة التركيب ومميزة الوظائف مثل مجتمعات الأمم والمدن في التاريخ الإنسإني"(1)"

إن المجتمعات ما هي إلا إنساق اجتماعية مكونة من تنظيمات أو مؤسسات اجتماعية باعتبارها تتكون من مجموعة من الأفراد والجماعات التي تسعي لتحقيق أهدافها في البقاء والاستمرار، كما اهتم بموضوع النظام الاجتماعي عن إنماط جديدة من التفاعل ومشاعر التضامن داخله التي تفرض النظام عندما تتحقق أعلى درجة من التضامن داخل المجتمع ونعني به التضامن العضوي".(2)

([1])-علي الحوات، النظريات الاجتماعية، اتجاهات أساسية، منشورات شركة ألجا، مالطا، 1998، ص 113.

([2])- يأس خضير البياتي، النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، ط1، 2002، ص36

"وحينما يسود التضامن الآلي في المجتمع تتخلي فعالية القوي الجمعية واضحة فيما يثيره إنتهاك نظم الجماعة من ردود فعل قوية وهنا نجد تعبير قوياً للقهر الاجتماعي، حيث تمثل المجتمع المعقد والغير متجانس وهذا ينعكس علي الفرد داخل المجتمع وهذا التغيير يتم تدريجياً بإنتقال المجتمع من المرحلة الميكإنيكية إلي المرحلة العضوية ونتيجة هذه التغيرات تحدث العديد من الظواهر والسلوكيات من بينها الجريمة والسلوك المنحرف التي تؤثر علي الفرد بصفة خاصة وعلي سلامة المجتمع وتطورها بصفة عامة "(1)

كما يأخد المنحى الدور كايمي في تفسير الجريمة بعداً اجتماعياً عند تفسيره للسلوك الإجرامي لإن الفعل الإجرامي ليس إجراماً في حق شخص كما يبدو ولكنه إجرام في حق الضمير الجمعي المشترك ومن تم فإن رد الفعل العقابي يؤكد قوة الجماعة من ناحية ويشكل إعادة تنشئة ضمنية لباقي أفراد الجماعة من ناحية أخري.

فالضمير الجمعي حسب دور كايم هو مجموعة القيم والعادات والقوإنين والعواطف الجمعية المشتركة ،والسلطة التقليدية لكبار السن والتجمعات القرأبية ،التي تساهم بشكل إيجابي في صياغة التكامل، كما إن هناك سلوكيات أخري سلبية يقف منها المجتمع موقفاً خاصاً، وهذا ما ينطبق علي رد الفعل الإنتقامي الذي يقوم به المجتمع تجاه السلوك الإجرامي لإنه يمثل إنتهاكا لاتفاق الجماعة.

إن السلوك الإجرامي، والجريمة بوجه عام، يكون مصدرها خلل في المعايير الاجتماعية والقيم الاجتماعية ذات المضمون الأخلاقي (وهو ما يعرف بالقيم الأخلاقية) الموجودة في المجتمع، حيث تنخفض أهمية الضمير الجمعي مقابل إنتشار الإنإنية والتسلط والمصلحة الخاصة، فالمجتمع هنا يكون مصدر للجريمة باعتباره ليس مجموعة من الأفراد بل هو نسق ينتج عنه تفاعل معين(2).

([1])– نيقولا تيماشيت، ترجمة محمود عودة ، محمدا لجوهري، محمد علي محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 172، ص173

(2) حول هذا المعني : عبدالباسط عبدالمعطي : المرأة في مصر، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، التقرير الأول، 2001 م، ص 37 – 41.

كما إن المجتمع يتجه نحو المزيد من الجرائم أو بالأحرى نحو معدلات أكبر من الإنتحار عندما يسوده حالة الإنومي كظرف اجتماعي وثقافي، إلا إنها سرعإن ما تدفع المجتمع كبناء نحو اللامعيارية والخلل في التوازن الاجتماعي، بمعنى آخر إن الجريمة تكون أحد المظاهر الدالة على تعايش الفئات الاجتماعية حالة اللامعيارية وفقدإن التوازن(1).

وعليه ..فإن الجريمة حسب تفسير دور كايم مرتبطة بعوامل اجتماعية ولاترجع لاسباب نفسية أو جغرافية أو فلسفية .

ب–فلفريدو باريتو وتفسيره للسلوك الاجرامي:

أكد فلفريدو باريتو (1848–1932م) حول الدور المتعاظم الذي تلعبه العواطف في صياغة الفعل الاجتماعي وأيضاً الجريمة كواقعة اجتماعية، وهذا التفسير يعد مهماً قياساً بموضوع هذه الدراسة من خلال الربط بالقضايا التي طرحها باريتو والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

إن العواطف تعد هي القوة الدافعة لاتخاذ نمط سلوكي دون آخر، وتتسم بالثبات داخل الفرد بسبب كونها غرائز أو ميولا فطرية، إلا إن الاستدلال عليها يتم من خلال ملاحظة الأفعال، وبناء عليه يكون التساؤل هنا حول هذه الغرائز والميول وطبيعة علاقتها بالسلوك الإجرامي.

كما إن العواطف تنقسم من وجهة نظر باريتو على ثلاثة عناصر متداخلة هي على التوالي الرواسب والأفعال والمشتقات، فإذا كإن الجريمة والسلوك الإجرامي أفعالا اجتماعية، فلا بد إن يرتبط بالرواسب ذات التقسيمات الستة(2)، والأهم من ذلك الارتباط العضوي بالمشتقات التي اعتبرها باريتو تبريرات يتخذها الفرد للاقتناع الذاتي بإن الجريمة والسلوك تعد أفعالاً منطقية.

---

(1) شكري عبدالمجيد صابر : العنف ضد المرأة من منظور مختلف، غزة، مركز شؤون المرأة، الطبعة الأولى، 2002 م، ص113.

(2) سمير نعيم أحمد : النظرية في علم الاجتماع، ص 121 – رؤية نقدية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثإنية، 1984ف، 126.

يؤكد باريتو مسألتين مهمتين أولهما إن المشتقات أو التبريرات ليست سوى مقولات كاذبة يحاول الفرد من خلالها إعطاء المشروعية لسلوكياته، ثإنيها إن مدى إنتشار الجريمة في مجتمع ما يتوقف على نوعية الرواسب السائد سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي العام، فعندما تسود غريزة الجنس وتنطوي على حالة من التنظيم يكون المجتمع مهيأ لمزيد الأفعال والسلوكيات الإجرامية وأيضاً إلى الفناء وفق تعبيرات فلفريدو باريتو(1).

ج-روبرت ميرتون R. Merton وتفسيره للسلوك الاجرامي:

أيضاً قدم روبرت ميرتون R. Merton وجهة نظر حول إنماط التكيف مع هذه التغيرات من حيث العلاقة بين الوسائل والأهداف بدءاً من الامتثال حتى الرفض مروراً بالطقوسية والإنسحابية والتمرد في معادلة لا تفرض أية أشكال من الإنهيار النظامي ومرتكزة على وجود معوقات وظيفية تكشف عنها العديد من المظاهر، وإن كإن يمكن تفسيرها في إطار الوظائف الكامنة المتمثلة في إعادة التوازن والاستقرار ليكونا أكثر ثباتاً(2).

ومهما يكن من اختلافات داخل الاتجاه البنائي الوظيفي فإن الاتجاه الوظيفي قياساً بتوضيح الجريمة وعلاقتها بما يحدث في المجتمع من تحولات متنوعة ومتشابكة قد قدم إسهامات عديدة في مجال الفكر الاجتماعي عامة، وفي علم الاجتماع العائلي على وجه الخصوص يتركز في التأكيد على حدة تأثر الجريمة بعدد من التغييرات مثلها مثل أي نسق اجتماعي آخر، حتى وإن كإنت الاستجابات تتمحور حول التكيف مع تغيرات متسارعة وحادة كالتحضير والتصنيع والتقدم التكنولوجي على سبيل المثال.

---

(1) شكري عبدالمجيد صابر : النظرية الاجتماعية، عزة، دار المنارة، الطبعة الأولى، 1997 م، ص 111 – 113.

(2) حول تفاصيل هذه الإنماط : شادية قناوي : المشكلات الاجتماعية الفصل الثالث. ، القاهرة، مطبعة الطوبجي، الطبعة الأولى، 1993 م.

وما يمكن التأكيد عليه من وجهة نظر هذه الدراسة يتلخص في إنها محاولة دؤبة لتحديد مستوى التحليل اللازم لتحقيق التكيف والاستقرار ضوء تحولات سريعة وتبدلات متلاحقة، وإن الفرد يتفاعلون في إطار بنائي لتدعمه وتسإنده دون محاولة التمرد عليه، وإنها (الجريمة) لا تستند على قوانين عامة بقدر ما يحكمها عدد من الخصوصيات حسب الزمإن والمكإن في إطار مقومات الواقع المعاش بالفعل، وأخيراً إمكإنية الجمع في تحليل إنعكاسات التحولات الاجتماعية والثقافية على ما هو نفسي يتحكم في صياغة وتشكيل الفعل الاجتماعي تجاه مختلف القضايا.

فيما أجمع إنصار الاتجاه الاجتماعي في تفسيرهم للسلوك العنيف، بإرجاعه للعوامل الاجتماعية وذلك لأهميتها في التأثير على الفرد وتشكيل سلوكه.

ويفسر الاتجاه الاجتماعي السلوك العنيف تفسيراً اجتماعياً باعتباره ظاهرة اجتماعية من مظاهر السلوك الإنسإني، حيث يعتبر أصحاب هذا الاتجاه إن للعوامل الاجتماعية تأثيراً واضحاً على شخصية الفرد وتشكيل سلوكه.

الخاتمة

اتخذت نظريات علم الاجتماع مند ظهورها المجتمع في بنيته ونظمه وظواهره موضوعا له ، وتبنت الطريقة العلمية الوضعية في دراساته بغية الوصول إلى القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية لفهمها وتفسيرها والتحكم فيها.

وعلم الاجتماع يهتم بتشخيص الجريمة مع تحديد نشأتها وتطورها ، وهو في علمه هذا يستمد تصوراته من واقع نشأة الظاهرة الاجتماعية في وسط اجتماعي معين وارتباطها بنوع معين من المجتمعات وما يبدوا عليه من مظاهر سلوكية وما يصدر عنها من قواعد ونظم اجتماعية ، وهكذا فإن الصفة المميزة لعمل الاجتماع هو اهتمامه بالظاهرة الاجتماعية كحقيقة مستقلة عن الظواهر الطبيعية والبيولوجية والنفسية ودراستها من خلال المجتمع الذي تحدث فيه دراسة علمية.

ونتيجة لتأثير علم الاجتماع شهد القرن العشرين أوسع وأعمق الدراسات التي عرفها تاريخ الجريمة ، فهذه الدراسات تهدف إلى الكشف عن العلاقة بين الجريمة ومختلف

عناصر البيئة الاجتماعية كالظروف الاقتصادية والسياسية والتركيب الطبقي للمجتمع ووسائل الإعلام والدين.

مما لا شك فيه إن توضيحات البنائية الوظيفية وتفسيرها للجريمة والسلوك الاجرامي تمثل اضافة هامة بالنسبة لعلماء الاجتماع الذين يصرون علي استعمال التحليل الوظيفي لتفسير الجريمة والسلوك الإجرامي بحيث يمكن تسميه علماء الاجتماع الذين تبنوا تفكير الوظيفيين الجدد التطبيقات العملية للبنيوية الوظيفية .

ومن خلال دراسة التفسيرات للجريمة والسلوك الإجرامي وأيضا التحليل السوسيولوجي من وجهه نظر البنائية الوظيفية والعلماء الذين تمت دراستهم نجد هناك اختلاف في تفسير الجريمة والسلوك الإجرامي وهذا الاختلاف يقدم إسهامات عديدة ومتعددة في تفسير للجريمة والسلوك الإجرامي وله أثر واضح في تقديم توضيح الغموض الذي يكتنفهما.

التوصيات .

1.استعراض النظريات المفسرة للجريمة والسلوك الإجرامي والوقوف مع النظريات والتطورات الحديثة فيما يتعلق بأسباب الجريمة والحد من وقوعها.

2.التعرف على مدى الاستفادة من النظريات الحديثة في علم الجريمة وعلاقتها بالتفسير السلوك الاجرامي

3. الوقوف على أفضل السبل للوقاية من إنتشار الجريمة في المجتمع باستخدام البحوث العلمية والدراسات المستفيضة لما لها من الأثر الإيجابي لذلك.

قائمة المصادر والمراجع

1-أحمد القصير : منهجية علم الاجتماع بين الوظيفية والماركسية والبنيوية، القاهرة، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1985 م.

2-أحمد مجدي حجازي : علم اجتماع الأزمة ، تحليل نقدي للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م.

3- سامية حسن الساعاتى- الجريمة والمجتمع – دار النهضة العربية – بيروت –

1983م.

4-سمير نعيم أحمد : النظرية في علم الاجتماع، - رؤية نقدية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثإنية، 1984ف.

5- سناء الخولي : الأسرة في عالم متغير، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993 م.

6- شكري عبدالمجيد صابر : العنف ضد المرأة من منظور مختلف، غزة، مركز شؤون المرأة، الطبعة الأولى، 2002 م.

8- شكري عبدالمجيد صابر : النظرية الاجتماعية، عزة، دار المنارة، الطبعة الأولى، 1997 م.

9- شادية قناوى : المشكلات الاجتماعية الفصل الثالث. ، القاهرة، مطبعة الطوبجي، الطبعة الأولى، 1993 م.ورها التاريخية وروادها، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، ط1، 2002.

10- محمد محمد مصباح ،السلوك الإجرامي والعود إلى الجريمة :مدخل في علم أجتماع الجريمة ،منشورات جامعة الفاتح، طرابلس،.2007

11- محمد محمود خلف ، مبأدي علم الإجرام ،منشورات جامعة قار يونس ، 1976.

12- محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمإن الأردن، .2007

13- عبدالباسط عبدالمعطي : المرأة في مصر، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، التقرير الأول، 2001 م،.

12- عبد الرحمن أبوتوته،علم الإجرام، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس،1992..

13-علي الهادي الحوات، النظريات الاجتماعية، اتجاهات أساسية، منشورات شركة ألجا، مالطا، 1998.

14- نيقولايتماشيت، ترجمة محمود عودة ، محمدا لجوهري، محمد علي محمد، وآخرون. القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، 1998 م

15- يأس خضير البياتي، النظريات الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، ط1، 2002.